المصـــدر : الرياض
التـــاريخ : 08-07-2008
الصفحـات : 16
العـــدد : 14624
المسلسل : 114

خادم الحرمين وجه بتبني العديد من أجزاء استراتيجية معالجة الفقر قبل الانتهاء منها

د. العثيمين: المسؤولية الاجتماعية أصبحت مجرد «شعار».. نسعى إلى تحويله إلى ممارسة

- استضافت «الرياض» معالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين في لقاء لم يخرج عن حدود الشفافية والصراحة.

د. العثيمين تحدث خلال اللقاء بلغة الصحفي وفكر المسؤول وهم المواطن عن أعمال وزارته التي تسلم حقيبتها مؤخراً.. تساءل كما يتساءل الناس وتحدث بأفكارهم وتطرق إلى همومهم ومعاناتهم..

رفض الحديث بلغة (الحنتريات) - على حد وصفه - وفي معرض إجاباته على تساؤلات أسرة التحرير تعهد بعدم إبقاء الأمور على ما هي عليه مؤكداً حرصه على التفكير بهدوء لمواجهة الكثير من الملفات المطروحة أمامه في وزارة هي الأكثر التصاقاً بالناس.

د. العثيمين تطرق إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية هي وزارة المستفيد والمفيد من حيث الرعاية والراعي وفي ذات السياق حمل على الكثير من المؤسسات الاقتصادية في عدم قيامها بمسؤوليتها الاجتماعية كما يجب واصفاً ما يحدث في الغالب في هذا الشأن بـ (الموضة) مؤكداً حرص وزارته على تحويل هذا الشعار إلى ممارسة حقيقية.

الحديث لم يخل عن العلاقة بين الصحافة والوزارة مشيراً إلى أهمية النقد الهادف ودور الصحافة في المجتمع.

كما تطرق إلى استراتيجية معالجة الفقر وهيكلة الوزارة ونظرة الوزير إلى الجمعيات الخيرية والقطاع الخاص كشركاء في العمل الاجتماعي.

فإلى نص لقاء وزير الشؤون الاجتماعية بأسرة تحرير «الرياض»:

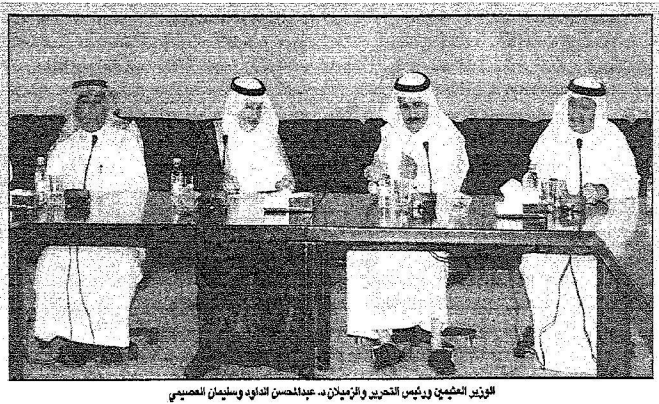

الوزير العثيمين ورئيس التحرير والزميلان د. عبدالمحسن الداود وسليمان العصيمي

الضمان الاجتماعي ليس مكرمة.. بل حصيلة الزكوات التي تحصلها الدولة من رجال الأعمال

المصـــــدر :	الرياض		
التـــاريخ :	08-07-2008	العـــدد :	14624
الصفحـات :	16	المسلسل :	114

*** رئيس التحرير: أولاً نرحب بمعالي وزير الشؤون الاجتماعية في هذا الحضور، خصوصاً أن وزارة الشؤون الاجتماعية هي اللصيقة والقريبة من هموم المجتمع ومشاكله. وكلما تدفع الدولة من جهود لمشاريع أخرى يتوقع أن تكون هناك مواكبة اجتماعية تسير مع ذلك الجهد التطوري، فلذلك نحن سعيدون بوجودكم معنا وخصوصاً وأنكم رجل لست بغريب على الوسط الإعلامي والثقافي وأنت أقرب إلينا أكثر من أي مكان آخر. وكلنا هنا نرحب بك.**

– د. يوسف العثيمين: أولا وبداية أشكر أخي الأستاذ تركي السديري، أشكره بداية على هذه الكلمات الرقيقة، ودعوني أذيع سراً لأول مرة هذه الليلة، وهو يعرف ذلك، لكنكم لا تعرفون إن أول من قدمني للصحافة ولعالم الصحافة والكتابة الصحفية هو الأستاذ تركي السديري، وكان هذا في عام ١٤٠٧هـ وتحديداً في بداية العام، عندما أتيت عائداً من الولايات المتحدة الأمريكية بعد ابتعاثي لدرجتي الماجستير والدكتوراه. وكانت بداياتي مع الصحافة مع جريدة «الرياض» في المبنى القديم بالملز. حيث ذهبت إلى مكتب الأستاذ تركي السديري برفقة الصديق المشترك الأستاذ الدكتور حمد المرزوقي، ولعله يتذكر البادرة، حيث قدمت له مسودة مقال ونشر في ذلك الأسبوع في صفحة «حروف وأفكار» وكانت في أوج تألقها وما زالت متألقة حتى الآن، ولكن في تلك الأيام كانت هي الساحة للكتابة الجادة والكتابة النقدية والجريئة، هذا الدين طوقني بها أبو عبدالله، ومنذ ذلك اليوم وأنا صديق لجريدة «الرياض» وممتن لها ولأبي عبدالله على وجه الخصوص هذا الكرم عندما قدمني للصحافة عبر جريدة «الرياض»، هذا الجريدة الأم عميدة الصحافة السعودية ولست أنا الذي يقول هذا الكلام، لكن هذه هي الحقيقة، وهي معهد أكثر منها جريدة في واقع الحال لأنها خرجت أجيالاً من الصحفيين، ومدرسة من المدارس الصحفية في عالمنا العربي، حيث تميزت بالجرأة وتميزت بالواقعية والتوازن وهذا جنبها الكثير مما يؤخذ على بعض الصحف من ركوب الموجات، وقد حافظت جريدة «الرياض» على هذا الخط المتوازن الذي بدأته حتى يومنا هذا، فأحببت أن أقدم هذه النبذة.

حرفأ الصيادين في القحمة حول الناس من مستغلين للزكاة إلى دافعين لها

الشيء الثاني هو: كثيراً ما يقال أن مجلس الشورى هو مصنع الوزراء، وأنا أقول أن جريدة «الرياض» أيضاً هي مصنع الوزراء. وددت أن أوضح هذه الملاحظة حتى إن شاء الله يطمئن بقية الزملاء والإخوة الذين يكتبون في جريدة «الرياض» وأصحاب الأعمدة أنه إن شاء الله في يوم من الأيام الدور عليهم، شكراً جزيلاً للأستاذ تركي السديري وبقية الأخوة الحضور وأنا جاهز للأسئلة.

أما فيما يتعلق بما ذكره أخي الأستاذ تركي من حيث الشفافية فهذا هو توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وتوجيه القيادة عموماً بأن المسؤول يجب أن يكون على صلة بالناس ويستمع للناس عن طموحهم وهمومهم وآمالهم، والمسؤول يجب أن يكون في مقدمة الركب في الجهاز الحكومي الذي ينتمي إليه من حيث تقبل النقد ومن حيث الاستماع للناس ومن حيث استشارة الناس وشرائح المجتمع فيما يتعلق بهموم المواطن واحتياجاته، وهذا آخر توجيه سمعناه كلنا من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز قبل شهرين في أحد اللقاءات مع الأطباء، عموماً هذا هو توجيهه باستمرار، الشفافية والوضوح والاستماع للناس والقرب منهم وفتح الأبواب والنوافذ. ويجب ألا يضيرنا شيء.

وفيما يتعلق بي شخصياً من حيث علاقتي بالصحافة أعتقد أن الصحافة ذراع مهم وأساسي يخدم المسؤول قبل أن يخدم المواطن، لأن الصحافة تنبه المسؤول بهمس المواطن واهتماماته واحتياجاته وهمومه ومشاكله فإذا كان ما قيل في الصحافة صحيحاً وهذا ما وجهت به زملائي بدءاً من الوكلاء وانتهاء إلى آخر جهاز في الإدارة إنه إذا ذكر شيء كملاحظة فإما أن يكون أحد أمرين اثنين أو حقيقتين فإذا حدث أن هذا الشيء كان صحيحاً فرحم الله من أهدى إلي عيوبي وإما أن تكون الملاحظة غير صحيحة فيوضح الأمر من دون تشنج وألا نحاكم النوايا ولا ندخل في قلب أحد، ولكن يجب أن نقدم الأمور كما هي وموقف الوزارة من بعض ما يكتب خصوصاً الوزارات الخدمية، لأن هذه الوزارات الخدمية بالذات بطبيعتها لا بد أن يكون فيها أخطاء وممارسات خاطئة وهي لا تستطيع أن ترضي الجميع في وقت واحد، وهذا شيء متوقع، ولا يجب أن تضيق صدورنا عن تقبل النقد، لأنه سبيل التطوير والتغيير حينما تتقبل وتستمع لرأي الصحافة لأن الكاتب في الصحافة قبل أن يكون صحفياً هو مواطن وجزء من المجتمع. فأردت أن نبدأ بهذه المداخلة حتى تطمئنوا أنني لا أتكلم بلسانين، ولكن أنا أيضاً مندوب في الوزارة قبل أن أكون الوزارة لديكم، وفيما يتعلق بسؤال الأستاذ تركي عن الطموحات والآمال والخطوات القادمة للوزارة فأنا حقيقة لا أؤمن بأسلوب العنتريات وانني سآتي بما لم يأت به الاوائل، ولكني في نفس الوقت لن ابقي الامور على ما كنت عليه، وكل مرحلة لها همومها ولها مشاكلها وطموحات الناس تتغير، وهذا شيء صحي فالناس دائماً يطمحون نحو الأفضل والجديد وتطوير الخدمة، خاصة في وزارة تلامس جميع شرائح المجتمع، وهي وزارة مفيد او مستفيد، فإما ان كون هناك احد مستفيد من خدماتها مثل المعوق ويتيم وارملة ومسن وجانح، أو مفيد كأحد رجال الاعمال أو من مؤسسات مالية كبرى وأهل الاحسان والخير واصحاب القلوب الرحيمة، فنحن وكل المجتمع تقريباً له صلة بهذه الوزارة بشكل أو بآخر، وبالتالي يجب ان تكون صلتنا نحن العاملين بالوزارة صلة وثيقة ومباشرة.

لقد طلبت من الاخوة في الصحافة في بداية تكليفي بهذه الوزارة ان يعطوني شهر عسل ومازلت في هذا الشهر، وشهر بالنسبة لي هو تسعون يوماً وليس ثلاثين يوماً. وسبب هذا الطلب الذي التمسته

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 08-07-2008 العـــدد : 14624
الصفحـات : 16 المسلسل : 114

من الاخوة الصحفيين والاخوات الصحفيات والإعلاميين بشكل عام انني لا أؤمن ان المسؤول يفكر في الهواء الطلق ثم يأتي بخطة او برنامج، إذا فعلاً اردنا ان الشأن الاجتماعي في المجتمع السعودي ان يرتقي فلابد ان استمع لجميع شرائح المجتمع السعودي من رجال الاعمال ومن الصحافة ومن الاكاديميين ومن اخوتي ايضاً وزملائي في الوزارة، فقبلاً وبطبيعة الحال توجيهات القيادة قبل ذلك وبعده فيما يتوقعونه مني في قيادة دفة هذا المرفق. فأحببت ان تكون لدي فسحة من الوقت حتى اتمم هذه الجولات وهذه الزيارات وهذه الاتصالات حتى يتكون لدي ان شاء الله في نهاية المطاف خطوط، هذه الخطوط تتحول الى خطة، وهذا الخطة تتحول الى الواقع فيما كتب من قاده الايام في بقائي في هذه الوزارة، وتعرفون ان الانسان قليل بنفسه وكثير بإخوانه، ولا شك ان وجودي معكم هذه الليلة في هذا اللقاء الصحفي هو احد هذه الوسائل التي ستمكنني من - ان شاء الله - ان استمع للملاحظات وتساؤلات الجميع. وأنا الوزير الصامت المستمع في هذه الفترة وارجو ان تعطوني هذه الفسحة او هذه المساحة على الاقل هذه الفترة، وسألتقي معكم ان شاء الله مرة اخرى ونتحدث او احدثكم عما سمعت وخلاصة ما قرأته وخلاصة ما انوي ان شاء الله بالتعاون مع زملائي وزميلاتي في الوزارة دفعاً للشأن الاجتماعي لما يرضي طموحات القيادة وطموحات المجتمع، وطموحات ايضا المستفيدين من خدمات الوزارة. لقد سبقني في هذه الوزارة مجموعة من خيار الرجال الذين تعاقبوا على كرسي الوزارة وسوف ابني ان شاء الله على ما بنود من خطوات واستثمر الايجابيات واتلافى بعض ما كان يهمس به الاخوة سراً أو علناً فيما يتعلق بخدمات هذه الوزارة كما قيل الف فأستهدف، فبالتالي شيء طبيعي ان تكون العيون على هذه الوزارة، لأنها منهم واليهم واشكركم على سعة صدوركم واترك لكم المجال من اليمين او اليسار للتساؤل.

الضمان الاجتماعي والوصول إلى المستحقين

د. عبدالمحسن الداود: أولاً نهنئكم على الموقع الذي انت اهل له ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقك للتعامل مع فئات من ابنائنا من مجتمعنا وهي من الفئات المسحوقة في المجتمع، نعرف ان وزارة الشؤون الاجتماعية تخدم الفئات التي لا صوت لها من المسنين والارامل والايتام والمعوقين وهؤلاء يحتاجون الى الكثير للوصول اليهم لا أن يصلوا الى الوزارة.. ومن ضمن انواع المعاناة ونعلم انكم مازلتم في شهر العسل لذلك لا نطالب معاليكم بالسرعة والفترة قصيرة، لكن الكثير من المقالات والنقد الذي يوجه الى وزارة الشؤون الاجتماعية يعود الى ان الوزارة بأجهزتها لأنها لم تستطع الوصول الى هؤلاء الذين اصلاً لا يستطيعون الوصول إليها.. وهناك مثال بسيط يتمثل في أن مكاتب الضمان الاجتماعي تقدم اعانات لمستحقي الضمان الاجتماعي والاسر التي يعاني ابناؤها من السجن وما الى ذلك، لكن هناك معاناة شديدة جداً جداً للحصول على هذه الاعانة وقد حل جزء من هذه المشكلة بفتح حسابات وارسال المبالغ اليهم، ولكن ما زالوا يطالبون باحضار صكوك اثبات الحياة وصكوك الاعالة وما الى ذلك من الاجراءات الروتينية المعقدة مع ان هذه المبالغ هي مكرمة ومساعدة من القيادة الى هذه الفئة التي تعاني معاناة شديدة.. ما هي رؤية معاليكم للوصول الى هذه الفئات التي هي في أمس الحاجة الى ان تصلوا اليها في اماكنهم لا أن يصلوا اليكم في اماكنكم؟

- د. يوسف العثيمين: شكراً على هذا السؤال والحقيقة انني اواجه بهذا السؤال دائماً.. واود ان اوضح هنا في هذه الليلة التي سألبس فيها عقال او قبعة صحفي وليس المسؤول، حتى اكون منصفاً للوزارة وللصحافة فيما يتعلق بخدمات الوزارة في مجال الضمان الاجتماعي وهو قطاع كبير بين قطاعات الوزارة من حيث حجم المرصود لهذا القطاع، اولاً اود ان اوضح معلومة او اصحح المعلومة التي ذكرتموها بأن الضمان الاجتماعي مكرمة، هي ليست مكرمة، الضمان الاجتماعي هو حصيلة الزكوات، وهذه الزكاة التي تحصلها الدولة هي لا تأخذ منها ولا ريالاً واحداً، كل الاموال التي تحصلها الدولة من الشركات ومن القطاع ومن الشركات الكبرى تذهب في حساب خاص في مؤسسة النقد، لحساب الضمان الاجتماعي بمعنى ان الدولة لا تستفيد منها ريالاً واحداً من هذا المبلغ

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 08-07-2008 العـــدد : 14624
الصفحـات : 16 المسلسل : 114

فهذه المعلومة يجب ان تكون واضحة، وبالتالي حينما يكون هذا المال المرصود للضمان الاجتماعي هو زكاة فكما هو معروف ان الزكاة لها مصارف شرعية محددة بثمانية مصارف. ولهذا السبب لابد ان يقع علينا عبء نحن العاملين في الوزارة وفي الضمان الاجتماعي على وجه الخصوص التحقق والتأكد من ان هذا المال يصل للمستحقين فعلاً. وهذا هو السبب فيما قد يتبادر الى الذهن بأن هناك سلة من الاجراءات التي قد يشوبها بعض التعقيد وأنا اتفق معك ان مسار الضمان الاجتماعي في سيره فعلاً فيه شيء من البطء وشيء من التعقيد، ولكن هذا يتطور من وقت لآخر وكانت احدى الخطوات التطويرية التي استحدثت في الوزارة، وهذا يعود الفضل فيه الى من سبق في ذلك من الزملاء ومن الزملاء القائمين الآن على الوكالة في مكتب العمل وفي استخدام الانظمة المعلوماتية المتطورة في التواصل وفي الاتصال مع جهات التحقق. فهناك عقد مع شركة كبرى هي الاكبر الآن في المملكة من حيث التحقق في المعلومات وهي شركة العلم ربما تسمعون عنها تستخدمها الجهات الحكومية المتخصصة في المعلومات للتحقق من المستفيدين، ونحن هنا فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي نتحقق من الهوية والتحقق من افراد الاسرة والتحقق من حجم الاعالة والتحقق ايضاً من الدخل. فهناك نظام معلومات متطور يمكن المسؤولين بضغطة زر بدون مبالغة لمعرفة اذا تقدم فلان او فلانة الى الضمان الاجتماعي يطلب مساعدة او معاشاً ضمانياً قائماً من أي جهة حكومية وإذا كان متقاعداً من مصلحة معاشات التقاعد أو مؤسسة التأمينات الاجتماعية او الجوازات اذا كانت هناك عمالة اجنبية على كفالته لايدخل فيها الخادمة المنزلية او السائق بمعنى العمالة بقصد التجارة. هذا هو الشرط الوحيد المتعلق باستحقاق المعاش الضماني، فهناك دخل معين معروف وهناك شرائح تبدأ من شخص واحد الى ثمانية اشخاص الذي هو متوسط حجم الأسرة في المجتمع السعودي، وهؤلاء يصل دخلهم الشهري الآن الى الالفين وخمسمائة ريال وكسور قليلة لا تحضرني الآن بدقة، لكنه في حدود الالفين وخمسمائة ريال للأسرة الضمانية وتبدأ بـ٨٠٠ ريال للفرد الوحد ثم تتدرج لتصل الى الفين وخمسمائة ريال. ليس هذا فحسب لكن تتضمن هذه السلة خدمات اخرى تتعلق بالزي المدرسي والكسوة الشتوية ونفكر ايضاً في التأمين الصحي للمستفيدين من الضمان وايضاً قرض المنازل، وهناك مجموعة سوف نعلن عنها ان شاء الله بمجرد الموافقة عليها من الجهات المختصة.

وفيما يتعلق بالوصول إلى المستفيد نحن شعارنا وبدأناه وإن شاء الله ان هذا الشعور يتحول إلى شعار، والشعار يتحول إلى حقيقة هو أن نصل إلى المستفيد قبل ان يصل إلينا، وفعلاً هذا هو شعار الاخوة الذين يتبنونه الآن في جميع مكاتب الضمان الاجتماعي التي هي الآن في حدود (٩٠) مكتباً في مختلف مناطق المملكة. وحتى عندما يتعذر فتح مكتب لجأنا إلى ما يسمى بالوحدة الضمانية التي تعني افتتاح مكاتب صغيرة تكون ملحقة حتى بإمارات المناطق أو في مقار المحافظات الصغيرة حتى نوفر على طالب المساعدة تجشم عناء ووعثاء السفر والانتقال من مكان إلى مكان ليتم تسجيله في الضمان الاجتماعي. وطبعاً أنا لا أقول ان هذا هو منتهى الطموح، ولكن هذه بداية، أيضاً في الضمان الاجتماعي بدلاً من أن نصرف كل سنة أصبح الآن يصرف بشكل شهري وعبر بطاقة صراف مثل ما تصدر بطاقة صرف وتذهب إلى الصراف لاستقطاع مبلغ معين، هذا الآن ما يحدث مع مستحقي الضمان الاجتماعي، وهناك أكثر من ألفين وخمسمائة جهاز وحدة صرف يستطيع المستفيد من الضمان الاجتماعي ان يذهب إليها لصرف الاستحقاق الشهري من آلة الصراف. هذا ما هو عليه الوضع الآن. وأيضاً إن شاء الله أنا وزملائي قد نطور هذه الخدمات أكثر فأكثر من ضمنها أيضاً الخطوات التطويرية التي بدأها الاخوة في الضمان الاجتماعي وهو ما نسميه تأنيث الضمان، بحيث أن تكون لدينا مكاتب ضمانية للنساء ١٠٠٪ تخدم السيدات بدلاً من أن تذهب السيدة إلى الرجال وتشعر بالحرج الشديد حينما يقابلها رجل ويأخذ منها البيانات الشخصية في المقابلة الشخصية، فالآن هناك تجربة مكاتب نسائية ١٠٠٪ تشعر السيدة بالخصوصية عندما تتحدث إلى سيدة مثلها، وهذه تجربة طبقت في الرياض والآن على

لا بد من وضع معايير ثابتة للخدمات المقدمة للمستفيدين من الدور والوحدات الاجتماعية

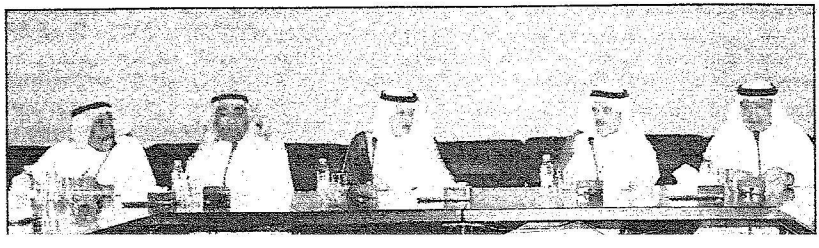

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 08-07-2008 العـــدد : 14624
الصفحـات : 16 المسلسل : 114

وشك التطبيق في مكة المكرمة وسوف نواصل هذه التجربة في بقية مناطق المملكة. ضمن الخطة المرسومة لهذا الغرض.

استراتيجية عمل الوزارة

*** «الرياض»: لقد تطرقتم معالي الوزير إلى ثلاث نقاط رئيسة الأولى مرتبطة بالرؤية والثانية بالممارسة والنقطة الثالثة هي النظرة المستقبلية.. فيما يتعلق بالرؤية وهي رؤية الوزارة، رؤية من رؤى الشعب السعودي بأن تتحول هذه الوزارة إلى وزارة خدمة المجتمع. وطبعاً حينما نتحدث عن هذه الرؤية نتحدث أيضاً عن شركاء مهمين مع الوزارة.. وهذا يحتاج إلى أن يكون دور هؤلاء الشركاء مهماً، النقطة الثانية هي ما يتعلق بالممارسة، وهذا يؤكد بأن تكون هناك ممارسة عندما نتحدث عن الضمان أو نتحدث عن التنمية، هذه ممارسة مجتمعية.. فهل تعتقدون أننا نحتاج إلى ممارسة مختلفة من حيث الحجم والمتغيرات، النقطة الثالثة هي النظرة المستقبلية. فلابد ان ترتقي هذه الممارسة إلى حجم التغيرات لأن المجتمع تطور، كما أن هناك جانبا آخر يتمثل في أخذ وزارة الشؤون الاجتماعية بالبعد الاقتصادي في عملها وعندما نتحدث عن الاقتصاديات وهذا جانب مهم ما هو تعليق معاليكم؟**

– د. يوسف العثيمين: فيما يتعلق بموضوع الرؤية والممارسة والمستقبل هذا سؤال جيد والحقيقة انني أفكر فيه ليل نهار واسأل فيه دائماً عن رؤيتي وما الجديد لدي وما هي رؤيتي في المستقبل. أيضاً كما ذكرت أنني مازلت في مرحلة (الطبخ على نار هادئة لهذه الأفكار)، لكن دعوني أتحدث وأتكلم عنها بشيء من الاقتضاب لأنها لم تنضج بعد، لكنها بذرة نحاول تطويرها في الوزارة مع الزملاء والزميلات. بالنسبة للشركاء الأساسيين أتمنى ان تصبح الوزارة مثل وزارة الاتصالات وأتمنى ان يكون جهاز الوزارة جهازاً صغيراً واكتفي بربع الجهاز القائم، حيث يبلغ تعداد جهاز الوزارة (٨٠٠٠) موظف وموظفة وحقيقة يكفيني ربع هذا العدد ولو استطعنا جميعاً ان تكون لنا نفس الرؤية التي تمت في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. هذه الوزارة أصبحت عبارة عن ثلاثة مستويات، المستوى الأول مستوى الوزير ومكتبه والأجهزة المرتبطة به مباشرة هدفها السياسات والتشريع وكذلك المراقبة والتطوير، ثم يأتي مستوى آخر وهو مستوى التنظيم النهائي لهيئة الاتصالات، هذه هي التي تنظم سوق الاتصالات، هيئة رقابية، ثم يأتي المستوى الثالث الذي هو الخدمة ومقدمها.

جهاز الشؤون الاجتماعية ضخم.. وتجزئته إلى ثلاثة مستويات حل نموذجي

وأتمنى ان يأتي ذلك اليوم الذي يكون فيه مهمة وزير الشؤون الاجتماعية خطة لديه من ورقة واحدة أمامه على شاشة جهاز الحاسب الخطة الخمسية والخطة السنوية لوزارته في هذا العام. والتي تم اقرارها عبر ميزانية الدولة ثم تأتي الهيئة التنظيمية في الوسط ثم مقدمو الخدمة الذين نعتبرهم شركاء أساسيين، وهم الذين سألت عنهم وأنا اعتبرهم شركائي الأساسيين، وفي وزارة الشؤون الاجتماعية هم الجمعيات والمؤسسات الخيرية.

وهؤلاء هم الذين – إن شاء الله – بعد الله بأنهم هم الذين ينهضون بالشأن الاجتماعي. ولدينا الآن في وزارة الشؤون الاجتماعية في حدود الـ(٤٠٠) ونيف من هذه الجمعيات، وأنا اعتقد أن هذا عدد قليل ولا يتناسب مع عدد السكان في المملكة ولا يتناسب أيضاً مع المرحلة التي نحن فيها وأتمنى ان الـ(٤٠٠) تصبح (٤٠٠٠) جمعية، لأنهم أولاً منتشرون في جميع مناطق المملكة وثانياً أن أهل مكة أدرى بشعابها، هم نمط من أنماط المجتمع المدني التي دائماً نسمع عنها لكن لا نترجمها حقيقة على أرض الواقع، هؤلاء يعرفون مشاكل المجتمع سواء كان المجتمع الصغير أو المجتمع الكبير على مستوى المناطق أو حتى على مستوى المملكة. هؤلاء مدفوعون ليس بالراتب مثلي ومثل الموظف في الحكومة، لكنهم مدفوعون بإحساس اجتماعي تجاه قضية معينة فانتظموا في هذا التنظيم بناء على احساس مشترك بينهم، ليس احساساً عائلياً ولا احساسا مناطقياً، ولكنه احساس وشعور اجتماعي بأن هناك مشكلة أو قضية يودون ان يجتمعوا عليها بصورة تنظيم مرخص لهم من الدولة وعلى مرأى ومسمع من الجهات المختصة لتناول قضية معينة سواء بالنسبة للإعاقة أو اليتم أو الانحراف أو غيرها من المسائل الاجتماعية تقض مضجع المجتمع، فالجمعيات والمؤسسات الخيرية هي الشريك الأول، وأما الشريك الثاني فهم القطاع الخاص الذي هو الآن قد بدأ معهم زملائي ممن سبقوني – وإن شاء الله – سوف أتم هذا المسار لأنني على قناعة أيضاً به وهو موضوع خصخصة خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية. حيث أقدم لهذا القطاع ما لدي من خدمات أقدمها للمواطن فبدلاً من أن تقدمها الوزارة يقدمها القطاع الخاص وتكون مدعومة من الدولة عبر هذه الوزارة، لأن هناك قناعة أصبحت شائعة ومبررة والكل يلمسها وهي ان القطاع الخاص هو الأقدر على ادارة الشأن الاقتصادي، وبالتالي الشأن الاجتماعي، فأنا أريد خصخصة من نوع خاص ليس هدفها الربح المباشر الواضح، ولكن لابد مما يسمى النفع العام أو مؤسسات النفع العام، هذا هو الشريك الثالث وأنتم تعرفون أن هناك جامعات مثل هارفارد وغيرها جامعات كبرى لديها أوقاف يصل ريعها إلى البلايين من الدولارات وتعتمد على هذه الدخول من أجل تقديم خدمات التعليم والصحة، وأرجو وأتمنى تحقيق الطموحات، ولكن هذه الطموحات قد لا تتحقق في وجود الوزراء، لكني إن شاء الله سأقوم بتأسيس هذا المسار بالتعاون مع الاخوة الزملاء.

وفيما يتعلق بالممارسة فهذه الممارسات نريد أن نضع بعض المعايير التي على أساسها تحكمها فأنت لا تستطيع ان تقول إذا أتيت مثلاً إلى موضوع الضمان الاجتماعي وهو أيضاً موضوع حيوي

المصـــــدر :	الرياض		
التـــاريخ :	08-07-2008	العـــدد :	14624
الصفحـات :	17	المسلسل :	114

ودائماً هو هاجس الناس، وكذلك موضوع الدور الاجتماعية وخدمات المعوقين، هذه لابد أن نفتقد ونفتقر إلى معايير واضحة تستطيع أن تقول: ما هو مستوى الخدمة المقبولة؟

لا توجد هذه الخدمة. فلابد أن الجمعيات الخيرية ودور ومؤسسات الوزارة لرعاية الأيتام أو لرعاية الأحداث أو رعاية المسنين أو الضمان الاجتماعي أو حتى ممارسات الجمعيات الخيرية، لابد أن يكون لديك مستويات معينة تعرف على أساسها هل هو ضمن هذا النطاق أو أقل أم أكثر.

لا توجد معايير محكمة مبنية على دراسات واضحة ومعروفة أو اقتباس للممارسات العالمية التي سبقتها في هذا المجال. خذ مثلاً خدمة المعوق: ما هو المستوى المقبول لهذه الخدمة.. إن تعريفك للخدمة المتميزة شيء وتعريف أبي عبدالله شيء وأنا تعريفي شيء، الاخوة لهم تعريف آخر. لكن يجب أن يكون لنا مسطرة نستطيع أن نقيس بها ونقول ان وزارة الشؤون فعلاً أو هذه الإدارة أو هذه المؤسسة أو هذه الجمعية وصلت إلى هذا المستوى أو أقل أو أكثر، هذا الحق يجب أن يتوفر حتى تستطيع أن تقول للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت.

أما ان تتركها وشأنها تعال وخذ هذه الدار وخذ هذا اليتيم وهذا المعوق وهذا المسن واخدمه، لا تستطيع أن تحاكم الممارسة دون أن تكون لديك معايير علمية واضحة، وهذا تقليد معروف بمعنى انها أشبه ما تكون بالمواصفات والمقاييس. مثال على ذلك هذا المصباح عمره الافتراضي كذا ونوعية الجودة له كذا بدلاً من ان تكون الجودة على الأشياء المادية تكون على الأشياء الاجتماعية والخدمات المجتمعية.

خريطة للمناطق الأكثر حاجة

*** سليمان العصيمي: سؤالي يتعلق بالأشياء الخاصة بعمل الوزارة ككل وحالات الشؤون الاجتماعية وخدمات المعوقين وأشياء كثيرة أخرى كلها تحت مسمى الحاجة.**

وقد لاحظت معاليك انه في جريدة «الرياض» بالذات كنا قد نشرنا عن حالات فقر مؤسفة تحدث في بعض مناطق المملكة، وهناك بعض المناطق تظل الأقل فقراً أو أقل مستوى للفقر فيها.. ما هي خطة الوزارة لإيجاد خريطة واضحة لأكثر المناطق فقراً وحاجة خاصة ان هناك أشياء لا تصدق في ظل هذه الخيرات الاقتصادية في هذه المرحلة بالذات.. فهل وضعت الوزارة خطة لدراسة المناطق الأكثر فقراً للتوجه إليها وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً، هذه نقطة، أما النقطة الثانية فتتعلق كما تفضلتم باعتماد الوزارة على الدخل من الزكاة فهل وضعت الوزارة بالتعاون مع مصلحة الزكاة والدخل بأن يهتم بداخيل الشركات والأرباح.. حيث نعرف ان هناك بعض الأثرياء ورجال الأعمال يصرفون بقلوب مطمئنة ومرتاحة لأداء فريضة الزكاة وصرفها على الفقراء والمساكين من خلال عدة مشروعات تتمثل في الإسكان وتتمثل في صدقات جارية وفي إعمار مساجد وفي أشياء كثيرة. ولكن ما هي خطة الوزارة في التنسيق مع هؤلاء في القيام بدور أكثر أهمية تجاه تنمية هذه المناطق الفقيرة في عموم مناطق المملكة في شمالها، جنوبها، شرقها، وغربها؟

الفقر سُنة أزلية.. والعيب يكمن في عدم وجود جهود لمواجهته

– د. يوسف العثيمين: قبل قليل أثير أيضاً موضوع الإسكان.. وحقيقة موضوع الإسكان انتقلت مهمته الآن من وزارة الشؤون الاجتماعية إلى الهيئة العامة للإسكان، ولم تعد وزارة الشؤون الاجتماعية معنية بهذا الملف الذي هو ملف الإسكان الشعبي. وقد خصصت الدولة عشرة مليارات، وهذا انتقل بقضه وقضيضه إلى الهيئة العامة للإسكان، فأنا لا استطيع أن اتحدث عن هذا الموضوع لأن الهيئة العامة للإسكان شكل لها مجلس إدارة وأصبح لها محافظ هو الأخ معالي الدكتور شويش المطيري ويترأس هذه الهيئة معالي الدكتور خالد القصيبي.

فيما يتعلق بموضوع الحالات والحاجة وهذا اعتقد تعبيرا جميلا يعبر عن المضمون بتحقيق الحاجة على مستوى المملكة. كما تعلمون سبق صدور أمر خادم الحرمين الشريفين بإعداد خطة استراتيجية لمعالجة الفقر، هذه الخطة شكل لها فريق، وهذا الفريق عمل عليها لمدة ثلاث سنوات وأنهى المسودة الأولى من عمل هذه الاستراتيجية ورفعت إلى المجلس الاقتصادي الأعلى والقنوات الرسمية المعنية بتبني هذه الاستراتيجية، ولكن هذه الخطة ما زالت تحت تحديث الأرقام والبيانات المتعلقة بها لأنه حقيقة جد على المجتمع السعودي حتى خلال هذه الفترة أمور كان لابد من تحديث البيانات التي وصلت إليه. لكني أود أن أقول وهذه حقيقة أن هناك أجزاء من هذه الاستراتيجية طبقت وتم توجيه من خادم الحرمين الشريفين بتبنيها من ضمنها الذي يحضرني الآن على سبيل المثال هو دعم الجمعيات الخيرية، حيث أصبح مقدار الإعانة التي تقدم لها رفعت إلى ٣٠٠ مليون ريال كاعانة من الدولة، وأيضاً ظهر ما يسمى بالدعم التكميلي بحيث يسد أو للقضاء على ما يسمى بالفقر المدقع أي ٢٧٠ مليون ريال معتمد الآن في الضمان الاجتماعي سنوياً لهذا البرنامج.

كذلك تمت زيادة إعانات المعوقين بالذات شديدي الإعاقة إلى عشرة آلاف ريال، هناك كان موضوع الإسكان الشعبي واعتماد عشرة مليارات له، هذا أيضاً كان ضمن التوصيات الاستراتيجية لمعالجة الفقر واعتمد هذا المبلغ. كما تمت زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي إلى أكثر من ١٠٠٪، حيث كانت الزيادة في حدود مبلغ كبير، وأيضاً هذه كانت من توصيات الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر والمقام السامي الكريم خادم الحرمين الشريفين لم ينتظر الاستراتيجية لحين أن تقر بجميع بنودها، وإنما صدرت أوامر في السنتين الأخيرتين فيما يتعلق بالشأن الاجتماعي ورفع معاناة المحتاج والفقير كانت من التوصيات المهمة في الاستراتيجية وأرجو أن تتحدث إن شاء الله هذه البيانات التي طلبت حتى تكون

المصـــــدر :	الرياض		
التـــاريخ :	08-07-2008	العـــدد :	14624
الصفحـات :	17	المسلسل :	114

لدينا استراتيجية متكاملة بإذن الله.

وفيما يتعلق بموضوع الزكوات وأنها تصب ضمن الرفع من معاناة الفقراء. وهذه الأمور كانت واضحة من خلال الزيارة الملكية لخادم الحرمين الشريفين عندما ذهب الى منطقة جازان وذهب الى منطقة الحدود الشمالية والى منطقة الجوف والى الباحة ودائماً كان يقول بشكل واضح وهو قائد هذه البلاد ان جميع مناطق المملكة يجب ان تحظى بنفس النصيب من الخدمات ومن ما يسمى بحظوظ التنمية للجميع ولا تستأثر منطقة دون أخرى بالخدمات ولا مواطن دون الآخر بها. هذا التوجيه شمل جميع القطاعات الحكومية عندما تعتمد مشروعات فيجب ان يكون هناك توازن في توزيع الخدمات بما فيها الصحة والتعليم والشأن الاجتماعي ومخصصات الضمان الاجتماعي اما ما يتعلق بالسؤال تحديداً أين يقع الفقر، فإن هذا جزء من الاستراتيجية الوطنية التي تسير وسوف تتضح الأمور بمجرد اعتماد هذه الاستراتيجية ومعرفة المناطق التي هي أكثر حاجة. لكن أنا أختزت أن أقول بأن الدولة وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لم ينتظر الى أن تنتهي هذه الدراسات وهذه اللمحات، وجل ما صدر من توجيهات للمشروعات سواء إنشاء جامعات او مشروعات منشآة من فائض الميزانية، كل هذه الأمور كانت اما في جوهر الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر او كانت تنسجم مع روح هذه الاستراتيجية. بالإضافة الى ما ذكرته لكم من الاسكان الشعبي ومن مضاعفة مخصصات الضمان الاجتماعي ومن رفع إعانات الجمعيات الخيرية ورفع إعانات الأيتام والمعوقين، كل هذه السلة وهذه الخدمات جاءت منسجمة وإما منبثقة من هذه الاستراتيجية في مسودتها الأولى او تنسجم مع هذه الخطة، ويجب أيضاً ان نفرق بين الحالات التي نسمع عنها او كتب عنها في صحافتنا المحلية او جريدة «الرياض»، حيث لمحتها هذه الليلة وبين الحالات الخاصة، وكما يقال انه مجرد يفترش الشخص الأرض، هذه موجودة حتى في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أي مكان والفقر موجود في كل مكان، وليس عيباً ان يكون بيننا فقراء. العيب هو ان لا يكون لدينا جهود ولا تكون لدينا مؤسسات، والفقر سنة أزلية ولذلك الله سبحانه وتعالى شرع الزكاة وشرع الصدقة لان هناك سابقة انه سيكون هناك فقراء. فأنا أعتقد أنه لابد ان يكون لدينا اجراءات ومؤسسات وصناديق معنية بهذا الشأن.

وفي الحالات الفردية التي تنشر في الصحف أرجو ان نتفق على آلية لمساعدة هذه الحالات وأرجو ان يتحقق الأخوة الصحفيون فقد سمعت ولم أتأكد من هذا أن هناك نوعاً من الاتفاق على نشر بعض هذه المعلومات ويكون للبعض شيء من المكافأة لإبراز هذه الحالات، هذا سمعته ولم أتأكد منه. لكن أرجو ان تتحققوا من هذه الحالات وإذا تحققتم أنا أتولى شخصياً وان يخصص لها جزء او حيز من الحالات التي يطلع عليها الأخوة الصحفيون وتكون في زاوية مخصصة حتى استطيع أنا وزملائي وزميلاتي في الوزارة الأخذ من هذا الجزء المقتطع من صحيفة «الرياض» وأوجه بدراسة هذه الحالات كل واحدة على حدة بدلاً من ان تكون مبثوثة في ثنايا الجريدة حتي يسهل علينا مراجعتها. لأنك تجدها مرة في الصفحة الأولى ومرة في الأخيرة ومرة في الوسط واذا تمكنتم ان تكون هذه الاخبار مرة في الاسبوع حتى يسهل علينا أنا وزملائي متابعتها بدلاً من ان نتابعها يوماً بيوم وبدلاً من ان تكون مبثوثة في الجريدة تكون لها حيز محدد في الجريدة.

وأعدكم بالتعاون حتى أنني وجهت زملائي في الوزارة أنهم اذا رأوا مثل هذه الحالات ان يخطروا الصحف بما تم في الحالة. وأننا منحناه ضماناً او وضعناه في مركز او اتضح من الحالة ان هذا نوع من الاحتيال ولا يصلح للمساعدة.

هيكلة الوزارة هاجس كبير في الوقت الحالي

مشكلة البطالة

*** «الرياض»: هل ترون انه يمكن ان تساهم الوزارة في حل مشكلة العاطلين عن العمل وذلك في ايجاد دخل لهؤلاء العاطلين؟**

– د. يوسف العثيمين: فيما يتعلق بموضوع البطالة فأنا لا أتحدث باسم وزارة العمل، هذا الملف موجود لدى وزارة العمل وهي المعنية بذلك فليس من اللياقة أن أتحدث في هذا الأمر.

لكن أقول هل الفقر هو سبب البطالة أم البطالة هي سبب الفقر، إنما هناك أمران لابد ان نتحدث فيهما بشيء قليل من التفصيل، في الضمان الاجتماعي هناك برامج غير برامج المساعدات، هناك برنامج يسمى الأسر المنتجة ونحاول من خلال هذا البرنامج الجديد أن نرى الحالات ونمكن المرأة بأن تفتتح مشروعاً فردياً وحتى أحد أفراد الأسرة الراغب في أن نؤهله للعمل اذا كان قادراً. ولدينا تجربة جميلة طبقت في القحمة في منطقة عسير، حيث تكفلت وزارة الشؤون الاجتماعية عبر الضمان الاجتماعي بإنشاء مرفأ للصيادين في هذه المنطقة وبدلاً من أن يعتمد الصيادون على الزكاة أصبحوا هم الذين يدفعون الزكاة لأنه تم شراء مراكب لهم وتم الاتفاق مع شيخ الصيادين في تلك المنطقة على هذا البرنامج، وهذا البرنامج ناجح وبدأ يؤتي ثماره. وتعقيباً على السؤال لدينا الصندوق الخيري الوطني الذي كان يسمى صندوق الفقر ودعمته الدولة، وهذا أيضاً من ضمن التوصيات التي اعتمدت من الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر.

وهذا الصندوق أصبحت الدولة تدعمه بـ ٣٠٠ مليون ريال وفيه خمسة برامج وبدأت أنا وزملائي في الوزارة باعتباري رئيس

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 08-07-2008
الصفحـات : 17
العـــدد : 14624
المسلسل : 114

بلادنا قارة ولا يمكن مقارنتها بدول الجوار.. ونسعى لتحقيق الأفضل

نخطط لتطوير «الضمان» وإضافة التأمين الصحي للمستفيدين من خدماته

المصـــــدر :	الرياض		
التـــاريخ :	08-07-2008	العـــدد :	14624
الصفحـات :	17	المسلسل :	114

مجلس الادارة ندفع بالبرامج التنموية لأن توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عندما تأسس هذا الصندوق ان يعالج الفقر بأساليب غير تقليدية، ولذلك لا ترى مراجعين عند باب الصندوق.

والصندوق فيه كما ذكرت خمسة برامج، التنسيق الوظيفي وهو الإرشاد والتوعية، والأسر المنتجة، والمنح التعليمية والتدريبية لأبناء الفقراء، وهناك المشروعات الفردية التي يصل مقدار القرض فيها إلى ١٠٠ ألف ريال بدون ضمانات لأن مشاكل المشروعات الفردية طلب الكفيل من قبل البنوك، وفي هذا الصندوق لا نطلب كفيلاً وبيننا شبه قناعة ولا نلاحق الشخص في حالة التعثر في المشروع ونعتقد أنه لو نجح (٥٠) أو (٣٠) من (١٠٠) مشروع فهذا إنجاز في حد ذاته.

وبالنسبة للمنح التعليمية والتدريبية فهي متاحة لأبناء الفقراء في مختلف مجالات التعلم كالمعلوماتية وغيرها من الصحية وقد قدمت (٨) ملايين ريال لمساعدة التعليم والتدريب في حائل وقبلها ابرمت اتفاقية في منطقة المدينة مع سمو الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز في حدود (١٠) ملايين ريال وقبل ذلك وقعت اتفاقية أو مذكرة تفاهم مع سمو أمير منطقة مكة المكرمة بـ ٢١ مليون ريال، كل هذه المبالغ من الصندوق دعماً للمشروعات الفردية وللمنح التعليمية والتدريبية لأبناء الفقراء، وهي منح مباشرة يستفيد منها الجميع في التخصصات التي لها رواج في سوق العمل التي نأمل إن شاء الله أن تساهم في تخفيف نسبة البطالة في المجتمع، وهذا الجهد يظهر من الناحية الإعلامية وهذا أعتقد انه قصور من الصندوق وأدعوكم لزيارة الصندوق.

الزكاة ومصارفها

*** «الرياض»: هناك تساؤل يرد في أذهان الكثيرين وهو أين تذهب زكوات رجال الأعمال التي تقدر بمليارات الريالات.. ومن المؤمل أن توضح هذه الأمور حتى يطمئن الشخص المؤدي للزكاة نفسه أنها تصل إلى مستحقيها هذا جانب، والجانب الآخر هو ظاهرة فن التسول بما فيها من احتيالات.. ما هي رؤية معاليكم نحو هذين الموضوعين؟**

- د. يوسف العثيمين: فيما يتعلق بأين تذهب هذه الأموال شخصياً أتساءل نفس السؤال، يقال لو ان جميع الناس أخرجوا الزكاة لن يبقى في المملكة فقير واحد ليس في المملكة فقط حتى في العالم الإسلامي هذه حقيقة، وهذا السؤال يجب أن يوجه إلى الناس الذين يدفعون لرجال الأعمال وحتى للمواطنين وعامة الناس ومعروف ان الزكاة ٢,٥٪ لأكثر من مائة ريال اذا حل الحول، فلو التزم الناس بالفريضة لتغير الحال.

وبالنسبة للوزارة فيما يتعلق بالتحقق من الكثير بما نستطيع من الأموال وعلى قدر استطاعتنا وأن هذه الأموال التي تجمع من الزكاة للمؤسسات المالية كبرى وكبار رجال الأعمال عبر مصلحة الزكاة والدخل أنها تذهب للمستحقين. وهذا يجرني إلى السؤال حول فن التسول فعلاً التسول أصبح فناً ليس فناً فحسب ولكن أصبح جريمة منظمة للأسف الشديد.

والإحصائيات التي لدي تقول ان ٨٥٪ من المتسولين الذين يضبطون في المملكة هم من غير السعوديين، وهذا ليس من مهام وزارة الشؤون الاجتماعية، هذه الأمور من مهام جهة أخرى ولكن من يقبض عليهم من المتسولين السعوديين هناك إجراءات محددة، فإذا كان المتسول السعودي عاجزاً ومريضاً فهذا يحول إلى الضمان الاجتماعي بحكم النظام وإذا كان صغيراً يتيماً يذهب إلى دور الأيتام وإذا كان معاقاً يذهب إلى دور المعوقين وإذا كان محتاجاً إلى إعانة يتم منحه إعانه، نحن مسؤوليتنا اجتماعية وليس مسؤوليتنا ان نتعقب الناس في الشوارع، هذه مسؤولية الجهات الأمنية، وبحكم النظام إذا تكرر التسول من الشخص وضبط أكثر من مرة أيضاً بالنظام يجب ان يضبط وهناك فتوى شرعية بأن يصادر المال الذي لديه ويعطى للجمعيات الخيرية، وإذا كان المتسول محقاً تحل مشكلته، وإذا كان (فنانا) فهناك إجراءات قانونية تتخذ ضده.

ونحاول ضمن هذه الجهود أن نقضي على ثقافة اعطاء الأموال للفقير فأول ما يتبادر إلى الذهن لمساعدة الفقير هو إعطاؤه المال، لكن ماذا عن المهارات والتدريب التي تجعله يعتمد على نفسه ولا يحتاج إلى الناس ويرفع من مستواه، وهنا أرجو أن يكون لكم حديث مطول مع الإخوة في الصندوق الخيري الوطني لأن هذا جزء من مهامهم وهو القضاء على ثقافة التسول، والأخ الأستاذ رئيس التحرير قال انه سيدرس هذا المقترح بالتنسيق بيننا وبينكم لتخصيص حيز، وهذا إذا رأى النور فإن شاء الله سترون وتجدون ما يسركم.

قاعدة بيانات المستفيدين

*** «الرياض»: المجتمع السعودي بطبيعته مجتمع متدين.. لماذا لا تنفذ حملة توعوية حول الزكاة لحث الناس إلى البذل والصرف على المحتاجين؟! سؤال آخر هل لديكم قاعدة بيانات؟**

- د. يوسف العثيمين: فيما يتعلق بقاعدة البيانات فهي موجودة عن المستفيدين، وهناك دراسات تتبناها الوزارة ليست ما أطمح إليه وهناك مركز دراسات ملحق بالوزارة وأرجو أن يتطور هذا وأوعدكم بتطويره.

وبالنسبة للحملة التوعوية لمصارف الزكاة بأن تؤدى عبر الوزارة اتمنى أن تنفيذ وأكون الراعي الإعلامي لها ونحن جاهزون وأهلاً وسهلاً.

٩٠٠ مليون ريال شهرياً لمستفيدي الضمان

*** «الرياض»: معالي الوزير تحدثنا عن الزكاة أكثر من مرة**

المصـــــدر :	الرياض		
التـــاريخ :	08-07-2008	العـــدد :	14624
الصفحـات :	17	المسلسل :	114

تقبل النقد الهادف ونسعى للتعاون مع الصحافة

وأنها هي التي تصرف على مستحص الضمان الإجتماعي نود أن نعرف كم مبلغ الزكاة وهل يتناسب مع الدخل الوطني؟!.

د. يوسف العثيمين: ما تصرفه الوزارة شهرياً ٩٠٠ مليون ريال، وهذا فقط يصرف على مستفيدي الضمان الاجتماعي غير إعانة المعوقين وإعانة الجمعيات الخيرية.

الشركات والمسؤولية الاجتماعية

*** «الرياض»: هل هناك برنامج يحث الشركات على تقديم المسؤولية الاجتماعية وخاصة البنوك التي تحقق أرباحاً خيالية.. ففي العام الماضي حدثت حالات وفاة بسبب البرد خاصة في الشمال.. هل آنت راض عما حدث خصوصاً ان الإعانات قدمت للناس كأنها في بلاد منكوبة؟**

– د. يوسف العثيمين: هذا لا يعارض هذا ان البرد في العام الماضي لم يكن ظاهرة عادية حيث فاجأ الناس ولم يكن امامنا في مثل هذه الحالات حتى في امريكا يحدث ولم نستطع ان نخطط لها، هذه الحوادث التي تحدث بشكل مفاجئ للزلازل والفيضانات تتطلب اجراءات غير عادية فعندما حدثت موجة البرد لم تأخذ اقتراحاً أو عرضاً من وزارة الشؤون الاجتماعية اكثر من اربع وعشرين ساعة إلا وآتت الاستجابة مباشرة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ودعم هذا البرنامج وتضامناً مع هذه الحملة خصصت مبالغ اضافية لهذه الحملة.

وأما عن اسلوب إدارة هذه الحملة فإنه باعتبار ان هذه كارثة تطلبت إجراء سريعاً وتدخلاً فإذا شاب ذلك بعض الأخطاء أو كذا فلتكن والآن المفروض انا وزملائي ان ندرس هذه الأمور باعتبار تجاوزنا هذا الأمر ولله الحمد تحسباً للمستقبل.

والبرد حينما يأتي بشدة فكل الذي يحتاجه الناس البطانيات والخيام والفرش ومواد التدفئة. والمملكة كما تعلمون تتجاوب مع كل الأزمات التي تحدث في أنحاء العالم فما بالك عندما يكون الحدث في المملكة.

وفيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية فإن المسؤولية الاجتماعية اصبحت الآن (موضة) أو شعاراً، لكن كيف نحول هذا الشعار إلى ممارسة حقيقية من رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية الكبرى والمالية الكبرى.

هناك مؤتمر سيعقد ان شاء الله بعد شهر رمضان المقبل عن المسؤولية الاجتماعية والوزارة هي مساهم كبير ورئيسي في هذا الملتقى ونرجو ان يكون هذا المنتدى (منتدى المسؤولية الاجتماعية) إحدى الوسائل التي تسلط الضوء بشكل أكثر عن المسؤولية الاجتماعية، وإن شاء الله يفرض ضغط اكثر على المؤسسات المالية الكبيرة التي تربح المليارات بأن تساهم بجهد وافر في موضوع المسؤولية الاجتماعية.

لو التزم الناس بفريضة الزكاة تبدلت الحال

مواجهة الغلاء

*** «الرياض»: ماهي خططكم ليستطيع الفقير والأرملة واليتيم الوقوف أمام غلاء الأسعار وضمان حياة كريمة هذا أولاً حيث لم نسمع عن زيادة في الضمان الاجتماعي ثانيا.. هناك في مجلس الشورى قبل شهرين أو ثلاثة أثيرت قضية تخصيص مقاعد دراسية لأبناء الفقراء والأيتام في الجامعات كيف يتكيف هذا مع هذا.. هناك ظاهرة أبناء لسعوديين من أمهات اجنبيات التي تدرس في مجلس الشورى لدعم جمعية (أواصر)، حيث تطالب الوزارة بزيادة الدعم وترفض الوزارة لماذا لا تدعم الوزارة وقد أوصى أيضاً مجلس الشورى بهذا الخصوص لصرف ضمان لأبناء السعوديين في خارج المملكة.. كيف ستتفاعل الوزارة مع ذلك.. ولأخيراً مسألة الاسكان الشعبي الذي رفض معالي الوزير الخوض فيه فحسب ماهو معروف ان المقاولين المحليين قشلوا في تبني هذا المشروع.. وهناك حديث عن نية الوزارة في أن تستقبل شركات اجنبية صينية لتنفيذ هذا المشروع؟**

* د. يوسف العثيمين: أنا لم أتهرب من الحديث عن الاسكان الشعبي لأن الاسكان الشعبي مهمة نقلت بقرار من مجلس الوزراء من وزارة الشؤون الإجتماعية بالمخصص لها الى هيئة الاسكان لكي تتولى امره، فالوزارة ليست معنية الآن بهذا الجانب من الاسكان الشعبي ولست مطالباً الآن بأن أبني الاسكان للناس.

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 08-07-2008
الصفحـات : 17
العـــدد : 14624
المسلسل : 114

المؤسسات الاقتصادية والمالية مطالبة بدور أكبر في خدمة المجتمع

جانب من اللقاء

وبخصوص موضوع الغلاء فقد صرح خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله مؤخراً لصحيفة السياسة الكويتية بأن هناك جهوداً وسياسات واجراءات لمعالجة مسألة التضخم، وهذا جهد الدولة ككل وسياسة الدولة وخادم الحرمين شخصياً يتابع هذا الموضوع. لكن من ضمن الأشياء العملية التي تعني أنكم لا تسمعون قرارات متواصلة من مجلس الوزراء في هذا الأمر، بالنسبة للضمان رفع ١٠٪ فقط من بداية هذا العام.

وفي موضوع تخصيص مقاعد دراسية في الجامعة فإن الحمد لله الساحة تتوسع، نحن في المملكة العربية السعودية قارة لا يمكن مقارنتنا بدول الجوار التي تستطيع ان تغطيها كاملة خلال ساعة واحدة نحن قارة مترامية الأطراف وعدد السكان كبير، وبالتالي لا يوجد تداخل ولا تناقض بين ما يخصص لأبناء الفقراء في الجامعات وما يخصص للصندوق فالساحة تتسع هناك بنك التسليف والادخار وصندوق المئوية وبرامج عبداللطيف جميل كل هذه الجهود مطلوبة ونحتاج اكثر من هذه المبادرات حتى نسد العجز.

وفيما يتعلق بأبناء السعوديين فجمعية (أواصر) جمعية مسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية أعد بزيادة المساعدة ودعمها ان شاء الله وسياسة الوزارة لدينا هي التركيز على الوقوف مع الجمعيات الصغيرة والناشئة حتى تستطيع ان تقف بنفسها على قدميها.